بحضور مساعد المحافظ ووكيل الإمارة وأمين المنطقة

المؤسسة تعقد ندوة تثقيفية لأنظمة التقاعد في حائل

الدكتور سعد بن حمود البقمي والأستاذ مسفر بن علي الحمدان في مقدمة حضور ندوة المؤسسة في حائل

حائل: **إبراهيم الجنيدي**

أكد سعادة الأستاذ مسفر بن علي الحمدان، مساعد محافظ المؤسسة العامة للتقاعد للخدمات المساندة والمعلومات، أن المؤسسة تسعى بكامل طاقاتها لتوفير الحماية الاجتماعية لموظفي الدولة المدنيين والعسكريين من خلال تأمين مورد مالي للمتقاعدين بعد انتهاء خدماتهم الوظيفية، إضافة إلى المستفيدين من بعدهم، وذلك بناء على ما يقره نظام التقاعد بالمملكة الذي يقوم على مبدأ التكافل الاجتماعي.

جاء ذلك في كلمة ألقاها في افتتاح الندوة التي حضرها سعادة وكيل إمارة منطقة حائل الدكتور سعد بن حمود البقمي، وسعادة أمين منطقة حائل الدكتور عبدالعزيز العمار، ونظمها فرع المؤسسة بمتنزه «المغواة» الترفيهي بحائل تحت عنوان: «المتقاعدون ما لهم وما عليهم» في شهر ربيع الثاني ١٤٢٨هـ.

وأضاف الحمدان أنه تم افتتاح ١٢ فرعًا للمؤسسة العامة للتقاعد يتبعها ٣٤ مكتبًا في المحافظات التابعة للمناطق الإدارية بالمملكة من أجل تقديم أفضل الخدمات، وصرف مستحقات المتقاعدين والمستفيدين بأسرع وقت ممكن، وكذلك التواصل معهم في أماكن وجودهم، مبينًا أن الأحكام الواردة في نظام التقاعد تخضع لها الموظفة شأنها شأن الموظف.

وأبان خلال كلمته أن المؤسسة تقوم بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية الأخرى ذات العلاقة بتوفير وثائق نهاية الخدمة ليتم تخصيص المعاش وانتقال الموظف من الراتب الشهري للمعاش التقاعدي لصرفه بأسرع وقت ممكن، دون أن يتخلل ذلك أي فترة انقطاع بهدف تحقيق الاستقرار المعيشي للمتقاعد وأسرته.

وقد شكر سعادة الدكتور سعد بن حمود البقمي، وكيل إمارة منطقة حائل في كلمته التي ألقاها في افتتاح الندوة، حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، على ما يقدمونه من خدمات وتسهيلات لجميع المواطنين في هذه البلاد الطيبة. وأشار إلى أن الندوة سيكون لها مردود إيجابي على المتقاعدين في حائل، وختم كلمته بشكر المؤسسة العامة للتقاعد على تثقيف الموظفين والمتقاعدين وتوعيتهم بأنظمة التقاعد.

إثر ذلك تحدث الأستاذ جبر بن عبدالرحمن الجبر، المستشار القانوني بالمؤسسة العامة للتقاعد، عن الإجراءات الإدارية والقانونية للمتقاعدين من الذكور والإناث، وما ينبغي عليهم القيام به للاستفادة من خدمات المؤسسة، وقدم شرحًا مطولاً عن أنظمة التقاعد، مبينًا أن طريقة احتساب الراتب التقاعدي للموظف المدني تتم من خلال ضرب الراتب الأساسي في عدد سنوات الخدمة بالأشهر مقسومًا على ٤٨٠.

جانب من الندوة التثقيفية التي عقدتها المؤسسة في حائل

صاحب السمو الملكي أمير منطقة حائل يشكر المؤسسة على إقامتها الندوة

تلقى معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي خطاب صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبدالمحسن، أمير منطقة حائل، المتضمن شكر سموه لمعالي المحافظ، وجميع من ساهم في إنجاح الندوة التي نظمتها المؤسسة العامة للتقاعد بعنوان: «المتقاعدون ما لهم وما عليهم» التي عقدت بتاريخ ١٤٢٨/٤/٦هـ بحائل بحضور سعادة وكيل إمارة منطقة حائل الدكتور/ سعد بن حمود البقمي، وسعادة أمين منطقة حائل الدكتور/ عبدالعزيز بن يوسف العمار، وسعادة مساعد محافظ المؤسسة العامة للتقاعد للخدمات المساندة والمعلومات الأستاذ/ مسفر بن علي الحمدان.

وقد تناولت الندوة المحاور والمفاهيم التي تتحدث عن أنظمة المؤسسة العامة للتقاعد التي توفر الحماية الاجتماعية، والمظلة التأمينية لموظفي الدولة المدنيين والعسكريين، وتسعى بجميع طاقاتها نحو تأمين مورد مالي للمتقاعدين بعد انتهاء خدماتهم الوظيفية. وكذلك المستفيدون من بعدهم بناء على ما يقره نظام التقاعد، وفقًا لمبدأ التكافل الاجتماعي، والحرص على صرف المستحقات التقاعدية بأسرع وقت وبكل يسر وسهولة، والعمل على تحقيق الاستقرار المعيشي للمتقاعد وأسرته، وعدم تعرض المعاش لأي توقف أو انقطاع.

كما تقوم المؤسسة بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة لتوفير جميع وثائق نهاية الخدمة، ليتم سرعة تخصيص

صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبد المحسن

المعاش وانتقال الموظف من الراتب الشهري إلى المعاش التقاعدي دون أي فترة انقطاع للوصول إلى الاستقرار المعيشي للمتقاعد وأسرته.

ومن التوجهات الاستراتيجية التي حرصت المؤسسة العامة للتقاعد على تحقيقها افتتاح فروع لها في جميع مناطق المملكة من أجل تقديم أفضل الخدمات، وصرف المستحقات بأسرع وقت ممكن، والتواصل مع المتقاعدين والمستفيدين من بعدهم عن قرب، وفي أماكن وجودهم، وعدم تكبدهم عناء السفر إلى المقر الرئيس لمتابعة أمورهم وحقوقهم التقاعدية.

وتقوم هذه الفروع بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص التي ترتبط بها وثائق المتقاعدين، ووثائق المستفيدين لتزويد المؤسسة بالمستندات المطلوبة، وبيانات المتقاعدين والمستفيدين آليًا دون الحاجة إلى طلبها من المتقاعد أو المستفيد مباشرة بهدف تسهيل الإجراءات. كما تم ربط الفروع والمكاتب بنظام آلي مع المركز الرئيس بالرياض، ليتم معالجة أي مستندات تخص المتقاعدين أو المستفيدين من بعدهم حتى يتم التمكن من صرف المعاش التقاعدي بأسرع وقت ممكن. ■

وأشار إلى أن تخصيص المعاش للمستفيدين يتم على أساس عددهم، فمتى ما كان المستفيدون ثلاثة أشخاص فأكثر، فإنهم يمنحون كامل المعاش. أما إذا كان عدد المستفيدين اثنين، فيمنحان ثلاثة أرباع المعاش، أما إذا كان المستفيد شخصًا واحدًا فقط فإنه يُمنح ٥٠٪ من المعاش التقاعدي.

وأوضح الجبر أن المعاش التقاعدي يتم توزيعه بالتساوي بين المستفيدين، وأكد أن حالات وقف المعاش تتم عند الزواج بالنسبة للإناث، أو الحصول على وظيفة، أو بلوغ سن ٢١ عامًا بالنسبة للذكور. وإذا كان المستفيد لا يزال في مراحل الدراسة، فلا يُقطع عنه المعاش حتى يتخرج، أو في حال بلوغ سن ٢٦ عامًا. كما أن الحصول على جنسية أخرى يعد ضمن حالات وقف المعاش التقاعدي. أما المرأة المتزوجة التي قُطع معاشها التقاعدي بسبب الزواج فإنه يعود في حال طلاقها.

وقدم الأستاذ فهد بن عبدالله الصالح، المشرف العام على قطاع شؤون المتقاعدين بالمؤسسة العامة للتقاعد، شرحًا كاملاً عن نظام التقاعد لموظفي الدولة من مدنيين وعسكريين.

كما تحدث الأستاذ علي بن عبدالعزيز العجلان، مدير عام الإدارة العامة لخدمات المتقاعدين، عن التنظيمات الإدارية وسرعة إنهاء مستحقات المتقاعد، مؤكدًا أهمية التواصل بين المستفيد والمؤسسة العامة للتقاعد لتوفير المستندات المطلوبة، وقدم لمحة موجزة لإيضاح المستندات والوثائق التي يتطلب توفرها لتخصيص الاستحقاق التقاعدي والمستندات التي يلزم توفرها لاستمرار صرف المعاش التقاعدي، مشيرًا إلى أن أكثر ما يعوق صرف المعاشات التقاعدية هو عدم اكتمال المستندات. وأبان أن المؤسسة تقوم بتوفير كل السبل والوسائل التي تساعد على سرعة صرف المستحقات التقاعدية وإيصالها لمستحقيها بكل يسر وسهولة. ولكي يتم هذا الجهد ينبغي التواصل والتعاون بين المستفيدين والمؤسسة للتنسيق وتوفير جميع المستندات المطلوبة، لكي يتم إنهاء إجراءات تخصيص المعاش وصرفه.

وقد تركزت المناقشات والمداخلات والأسئلة من قبل الحضور والمشاركين في الندوة حول الخدمات التي تقدمها المؤسسة العامة للتقاعد تجاه المتقاعدين وما ينبغي عليهم إنجازه تجاه المؤسسة.

ففي سؤال حول البند (١٠٥) وهل له تقاعد أم لا؟ فكانت الإجابة بأنه لا يخضع لنظام التقاعد.

الأستاذ مسفر الحمدان مساعد محافظ المؤسسة العامة للتقاعد يسلم الدكتور سعد البقمي وكيل إمارة حائل درعًا تذكاريًا

..ويسلم الدكتور عبدالعزيز العمار أمين منطقة حائل درعًا تذكاريًا

وحول سؤال عن الابن إذا بلغ ٢١ عامًا فهل يستفيد من المعاش التقاعدي؟ فجاءت الإجابة بأنه يسمح له بالصرف حتى ٢١ عامًا، وإذا ثبت مواصلته للدراسة بعد هذه السن فإنه يستمر الصرف له حتى بلوغه ٢٦ عامًا، أو التخرج أيهما أقرب.

وفي سؤال من الأخوات المتقاعدات حول الوضع في حال وفاة الأبوين الموظفين، وكيف يتم صرف المعاش للأبناء؟ أجاب مسؤولو مؤسسة التقاعد بأنه يتم اختيار المعاش الأكبر ويصرف للأبناء.

وسألت إحدى المتقاعدات عن النسبة التي يتم خصمها من راتب المتقاعد، ولماذا لا يستفيد منها المتقاعد؟ وأين تذهب؟ فجاءت الإجابة بأن نظام التقاعد هو نظام تأمين وليس نظام توفير. بمعنى أن نظام التقاعد لا يتيح للموظف استرداد ما تم استقطاعه خلال فترة السداد، لأنه نظام تكافل اجتماعي.

وعن المطلقة، وهل تستحق معاشًا؟ كانت الإجابة بأنه يعاد لها المعاش التقاعدي مرة أخرى في هذه الحالة.

وبعد انتهاء المداخلات قدم الأستاذ مسفر بن علي الحمدان درعًا تذكاريًا للدكتور سعد بن حمود البقمي وكيل إمارة حائل، ودرعًا مماثلاً للدكتور عبدالعزيز يوسف العمار، أمين منطقة حائل.

يذكر أن الندوة استهدفت العاملين بالأجهزة الحكومية المختصين عن إعداد وثائق نهاية الخدمة للموظفين عند إحالتهم على التقاعد، بالإضافة إلى المتقاعدين والموظفين على رأس العمل.

وقد تجاوز عدد الحضور (١٥٠) مشاركًا ومشاركة من الجهات الحكومية المختلفة، وقد تلقت كثير من المشاركات ردودًا شافية من ممثلي المؤسسة العامة للتقاعد على استفساراتهن ومداخلاتهن من خلال الدائرة التلفازية المغلقة التي أشرف عليها فريق من القسم النسوي بالمؤسسة.

كما عبر الحضور عن شكرهم وتقديرهم للمؤسسة العامة للتقاعد على تلك الندوة التي ساهمت في إلقاء الضوء على أنظمة التقاعد. ■

المهام والخدمات المقدمة من فروع المؤسسة للمتقاعدين والمستفيدين

أوضحت الندوة الضوابط والشروط التي تنظم انتقال المعاش التقاعدي إلى المستفيدين، وأهمية تحديث البيانات الشخصية، وتعبئة الإقرار السنوي عن الحالة الاجتماعية للمستفيدين للإسهام في تحقيق الاستقرار المعيشي الذي تحرص المؤسسة العامة للتقاعد على تحقيقه للمستفيدين من الورثة، وعدم تعرض المعاش لأي توقف أو انقطاع، وزيادة التواصل بين المتقاعدين والمستفيدين وفروع المؤسسة، والتعريف بالخدمات التي تقدمها فروع المؤسسة العامة للتقاعد في مختلف مناطق المملكة والمكاتب التابعة لها، والتي منها ما يلي:

- استلام الوثائق والمستندات: مثل الإقرارات، والإثباتات الشرعية، والمشاهد الدراسية من المتقاعدين والمستفيدين والوكلاء.
- التنسيق مع الجهات المعنية في المناطق التي تعمل بها الفروع والمكاتب بشأن الحصول على المعاملات، والوثائق، والبيانات ذات العلاقة في حينها.
- التنسيق مع البنك أو البنوك الموكل لها صرف استحقاقات المتقاعدين والمستفيدين للتأكد من التزامها بشروط العقد المبرم، وتوفير الخدمات، وفقًا للمواصفات والشروط المتفق عليها.
- تقديم بطاقات تعريف بالمتقاعدين والمستفيدين.
- تطوير قاعدة بيانات المتقاعدين والمستفيدين.
- إجراء التعديلات اللازمة للمعاشات المتوقفة عن الصرف.
- تبادل المعلومات مع جميع الجهات ذات العلاقة بخصوص خدمات المستفيدين من نظام تبادل المنافع الراغبين في الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص والعكس.

يذكر أن عدد المتقاعدين من مدنيين وعسكريين أحياء ومتوفين قد تجاوز «٤٠٥» آلاف متقاعد، وذلك منذ إنشاء المؤسسة العامة للتقاعد عام ١٣٧٨هـ حتى نهاية العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٦هـ كما تجاوز عدد المستفيدين من معاشات التقاعد منذ بداية النظام الصادر عام ١٣٦٤هـ مليون ومئة ألف مستفيد منهم «٧٨٨» ألف مستفيد ما زال الصرف مستمرًا لهم. أما بالنسبة لما تم إنفاقه على المستفيدين من نظام التقاعد، منذ إنشاء المؤسسة العامة للتقاعد حتى نهاية العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٦هـ، فبلغ حوالي «١٩٠» ألف مليون ريال سعودي. ■